خلال جلسة لمجلس النواب بحضور رئيس وأعضاء مجلس الوزراء :

البرلمان يستمع إلى تقرير تكميلي حول مواد مشروع قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية

استفسارات أعضاء البرلمان تتناول مجالات النفط والمنطقة الحرة بعدن وارتفاع الأسعار

د. مجور يؤكد حرص الحكومة على الحضور إلى البرلمان والرد على أي استفسارات تطرح بدقة وموضوعية

صنعاء / سبأ:

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور على حرصه الشديد وأعضاء الحكومة على الحضور إلى البرلمان للرد على أي استفسار يقدم لأحد أعضاء الحكومة، وعلى ضرورة أن تكون الأسئلة أكثر دقة وموضوعية في طرحها، وأن تستهدف خدمة المصلحة العامة.

جاء ذلك خلال استماع مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة يحيي علي الراعي نائب رئيس المجلس إلى تقرير تكميلي للجنة المشتركة من لجنتي الشئون المالية والخدمات حول مواد مشروع قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية المطلوب إعادة المداولة بشأنها.

وفي إطار ممارسة المجلس لمهامه الرقابية استمع إلى ردود إيضاحية على استفسارات أعضاء المجلس تتعلق بقضايا تقع تحت مهام الوزراء المعنيين، وفي رده على سؤال بشأن التعويضات التي صرفت من شركة توزيع المنتجات النفطية لمستأجر ثلاجتي الخضار والفواكه ومحطة وقود الديزل المملوكة لشركة توزيع المنتجات النفطية أفاد رئيس مجلس الوزراء أن هناك متابعة لهذا الموضوع المرتبط بأكثر من جهة والبحث جاري عن كافة المعلومات وحال استيفائها سيتم تقديم الإجابة الشاملة لهذا السؤال.

وفيما يخص السؤال المتعلق بحرمان مديرية الحزم محافظة إب من المشاريع الخدمية والإنمائية المخصصة ضمن الخطة الاستثنائية بعموم مديريات محافظة إب التي احتضنت احتفالات العيد الوطني السابع عشر، والمعايير التي تم على ضوئها توزيع المشاريع بين مديريات المحافظة ضمن الخطة الاستثنائية.. عرض رئيس الوزراء على المجلس خلاصة بعدد المشاريع التي تم إنجازها في مديرية الحزم وتكلفتها خلال الفترة ٢٠٠١م وحتى ٢٠٠٧م.

وردا على السؤال المتعلق بتفعيل الرقابة على كافة الأسعار ومحاسبة العابثين والمتلاعبين والأخذ على أيديهم والإجراءات التي قامت بها الحكومة لمكافحة الخلل في هذا الجانب، بّين الدكتور مجور أن الحكومة أولت منذ تشكيلها اهتماما خاصا للجانب الاقتصادي والأوضاع التموينية، واتخاذ عدد من القرارات التي ترجمت في إجراءات لضمان عدم حدوث أية اختناقات تموينية أو اختلالات سعرية حادة رغم الارتفاعات الكبيرة في الأسعار العالمية نتيجة نقص المعروض من السلع الغذائية، وعلى وجه الخصوص مادة القمح وارتفاع حجم الطلب العالمي عليها، مشيراً إلى أن الأسباب التي أدت إلى الارتفاع العالمي لمادة القمح تكمن في نقص العرض وزيادة الطلب جراء تراجع الإنتاج العالمي وارتفاع عناصر كلفة الإنتاج خاصة مع ارتفاع أسعار الطاقة والظروف المناخية التي أثرت بشكل مباشرة على كمية الإنتاج العالمي، إلى جانب ارتفاع تكاليف النقل بشكل عام والبحري على وجه الخصوص، مفيداً أن ما اتخذته الحكومة من قرارات وأوامر وإجراءات في معالجة الأوضاع التموينية والأسعار استندت إلى النصوص الدستورية والقوانين والتشريعات التي تنص على حرية النشاط الاقتصادي ورعاية الدولة لحرية التجارة والاستثمار، منوهاً إلى أن الحكومة عملت على إنشاء مجلس للغذاء ومتابعة تشكيل وتفعيل المجالس التموينية في أمانة العاصمة والمحافظات، وحرصت الحكومة على تفعيل مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص وتحمل المسئولية بشكل مشترك فيما يتعلق بالأوضاع التموينية وحركة الأسعار.

وأشار إلى أن الاجتماعات المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص قد أكدت على الالتزام باستمرار تدفق السلع الغذائية الأساسية وضبط الأسعار وعدم رفع الأسعار ما لم يتم العرض على وزارة الصناعة والتجارة مع الوثائق والمؤيدات التي تبرر أي زيادة سعرية مطلوبة، وإشهار الأسعار من قبل المستوردين والمنتجين والإعلان عنها، موضحا أن وزارة الصناعة والتجارة تقوم بتعزيز وتشديد الرقابة عبر إدارتها المختصة ومكاتبها في أمانة العاصمة والمحافظات وكذلك تقوم هيئة المواصفات والمقاييس وضبط الجودة بدورهما الرقابي وفقا للتشريعات المنظمة لهذا الدور.

وأفاد رئيس الوزراء بأن عمليات الرقابة قد تعززت من خلال فرق الضبط القضائي التي صدر بها قرار وزير العدل وغرف العمليات التي أقر مجلس الوزراء تشكيلها في كل من ديوان عام وزارة الصناعة والتجارة وأمانة العاصمة والمحافظات، وكذا متابعة كل ما من شأنه تشجيع توريد مادة القمح وإنتاج الدقيق تحقيقا لمبدأ تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار والتوجيه بمضاعفة استيراد المواد الغذائية الأساسية من قبل المؤسسة الاقتصادية اليمنية في إطار توسيع دور المؤسسة، وبما يخدم استقرار الأوضاع التموينية، إلى جانب الاهتمام بمشروع صوامع الغلال ومخازن الحبوب بالاستفادة من الدراسات والتصاميم الفنية السابقة، وكذلك تكليف المؤسسة الاقتصادية اليمنية بإعداد الدراسات الفنية والتصاميم والجدوى الاقتصادية لمشروع صوامع الغلال ومخازن الحبوب حيث تتفاوض مع شركات متخصصة بشأن تنفيذ المشروع، وذلك باتجاه خلق نواة لمشروع التخزين الاستراتيجي.

وفي رده على سؤال يتعلق بأسباب عدم قيام الحكومة إلغاء كافة الرسوم غير القانونية التي يتم جبايتها وإيقاف الجبايات التي تفرض على المواطنين باسم أجرة الأطقم.. أكد رئيس الوزراء أنه تم إعداد لائحة تنظيم إجراءات التكليف بالحضور والضبط وتطبيق الغرامات القانونية على المتخلفين عن الحضور، والتي صدرت بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٥٠) لسنة ٢٠٠٤م، والتي هدفت إلى تنظيم وتوحيد الإجراءات الواجب إتباعها في أوامر التكليف بالحضور وإجراءات الضبط والإحضار التي تصدر من مأمورية الضبط القضائي كلا في نطاق صلاحيته ودائرة اختصاصه.

أما ما يخص فرض رسوم غير قانونية أكد رئيس الوزراء أنه لا توجد أية رسوم تفرض دون سند قانوني، وإذا وجدت فيجب الإبلاغ عنها إلى الجهات المختصة لإيقافها ومحاسبة المتسببين في فرضها.

وحول السؤال المتصل بتعرض الكثير من أبناء المناطق الوسطى والضالع لحوادث إنفجارات الألغام المزروعة منذ فترات سابقة وتعويض المتضررين.. بين الدكتور مجور أن كل من محافظتي إب والضالع تعد من المناطق عالية التأثير من آفة الألغام المزروعة في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي وبكثافة عالية، كما أن تضاريس المناطق المزروعة من أوعر المناطق حيث أن تضاريسها جبلية، وأن اللجنة الوطنية للتعامل مع الألغام تعمل جاهدة في هذه المناطق من خلال المراحل اللازمة لنزع الألغام وهي المسح الأولي لمناطق المتأثرة وبموجب هذه المراحل يتم تحديد المساحة اللازمة للتطهير وعمل الإرشادات التوعوية لخطورة هذه المساحة، والمرحلة الثانية تتمثل بنزول سرايا نزع الألغام .. مشيراً إلى أن العمل في هذه المناطق مجهد بالنسبة لهذه السرايا حيث يتطلب الوصول إلى مناطق النزع المشي بالأقدام، وهذا هو السبب الذي أدى إلى جعل العمل في هذه المناطق يسير بوتيرة بطيئة ورغم كل ذلك فان العمل متواصل حتى الآن. أما بشأن تعويض المتضررين من انفجار الألغام بيّن رئيس الوزراء أن من ضمن المهام التي أخذتها اللجنة الوطنية العليا لنزع الألغام على عاتقها هو برنامج مساعدة ضحايا الألغام حيث تتكون مراحل هذا البرنامج من ثلاث مراحل تتعلق بمرحلة المسح الطبي للضحايا والفحص الطبي لهم..

وقال: " إنه إذا كانت هناك استفسارات أو ملاحظات في هذا الجانب يتم التواصل مباشرة مع اللجنة الوطنية للتعامل مع الألغام والمركز الوطني للتعامل مع الألغام.

وحول الاستفسار المتعلق بالأسباب التي تقف وراء تعثر إعلان مدينة عدن منطقة حرة ومتى يتم الانتهاء من إنجاز هذا المشروع، أفاد الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي قد قامت بالتعاقد مع إحدى الشركات العالمية المتخصصة لدراسة البدائل المختلفة والمتمثلة في أن تكون عدن بكاملها منطقة حرة أو إقامة منطقة حرة بعدن. مشيراً إلى أنه تم تخصيص مساحة تقدر بحوالي (٣٢ مليون متر مربع) مقسمة بحسب دراسات استخدام الأرض إلى خمسة عشر قطاع لإقامة مختلف المشاريع الاستثمارية (صناعية .سياحية .تخزينية .. وغيرها)، بالإضافة إلى أن ميناء الحاويات وإقامة مناطق صناعية نموذجية قد روعي عند تنفيذ هذه المساحات أن تحتوي على كافة خدمات البنية التحتية، وتقوم إدارة المنطقة الحرة بتخطيط مساحة (٧ ملايين متر مربع) وتسويقها للبحث عن مستثمرين لتنفيذ ذلك ، مبينا أن الإجراءات المتخذة حالياً للإعداد لإقامة قرية الشحن الجوي وإعداد نظام النافذة الواحدة، وتم الترخيص لعدد (١٥) مشروعاً استثماريا وبدأ النشاط الفعلي لصنع إعادة صهر الحديد، كما تجري الترتيبات لإقامة مصنع تكرير السكر والتوقيع على مذكرة التفاهم مع الشركة التركية لإقامة مشروع سياحي تقدر تكلفته بمبلغ (٤٥٠ مليون دولار).

من جهة أخرى وفي معرض رد وزير النفط والثروات المعدنية خالد محفوظ بحاح على استفسار حول عائدات النفط المخصصة لمحافظة مأرب من بند التنمية الاجتماعية التي شملتها الاتفاقيات السابقة بعد أن حول جزء منها لبناء مستشفى الرئيس الصالح .. أوضح أنه فيما يخص عائدات محافظة مأرب من منح التنمية الاجتماعية للأعوام السابقة، والتي شملتها الاتفاقيات السابقة، نود الإحاطة بأن الشركة الأجنبية السابقة التي كانت تشغل قطاع صافر في المحافظة كانت تدفع المبلغ السنوي من منح التنمية الاجتماعي للوزارة البالغ ١٠٠ ألف دولار أمريكي وهذه المنحة كانت تعتمد في المساهمة في تمويل مستشفى الرئيس العام في مأرب وقد بلغت تكلفة تنفيذ هذا المشروع لكافة مراحل التنفيذ ما يلي: (٧١١ر٣٤٨ر٧٦٦) ريال إجمالي المستخلصات المدفوعة بالريال اليمني (٩٦٧ر٤٩٣ر٢) دولار أمريكي إجمالي المستخلصات المدفوعة بالدولار الأمريكي، وبهذا يتضح أن مخصصات المحافظة من بند التنمية الاجتماعية لا تغطي إلا ما نسبته ١٠ ٪ من تكلفة تنفيذ مشروع المستشفى، وهذا يعني أن الوزارة قامت بتمويل ما نسبته ٩٠٪ حساباتها الخاصة.

وفي عام ٢٠٠٦م، قامت الوزارة بتقديم دعم استثنائي لمحافظة مأرب بمبلغ ٢٥٠ ألف دولار لتنفيذ مشاريع اجتماعية بالمحافظة.

وفي عام ٢٠٠٧م، قامت الوزارة بصورة استثنائية بتعزيز وزارة الكهرباء بمبلغ وقدره ٧٧٤ ألف و٦٠٠ دولار أمريكي في تمويل وشراء اثنين مولدات كهرباء بقوة ٢ ميجا كمساهمة من الوزارة للمحافظة في توصيل الكهرباء لمدينة مأرب. وهناك مشاريع المرحلة النهائية لاستكمال الإجراءات القانونية للتنفيذ وهي :

١- مشروع مياه آل معيلي في المحافظة حيث تبلغ التكلفة التقديرية ١١ مليون و٦٥٠ ألف ريال والذي سبق للوزارة تحويل تكلفة هذا المشروع إلى فرع الوزارة في المحافظة في نهاية عام ٢٠٠٥م، كدفعة مقدمة من مخصصات المحافظة لعام ٢٠٠٦م .. موضحا أنه حدث خلافات بين المحافظة والأهالي مما أدى إلى عرقلة التمويل وأعيد المبلغ إلى الوزارة. وهذا المبلغ موجود في حساب الوزارة.

٢- مشروع حفر بئر مع مضخة في منطقة البربر - خولان بكلفة تقديرية ١٨ مليون و٨٧٢ ألف ريال.

٣- مشروع حفر بئر مع شراء مضخة والتركيب في منطقة العرش - مأرب بتكلفة مالية ١٨ مليون و٨٧٢ ألف ريال.

وفيما يخص مخصصات التنمية الاجتماعية لعام ٢٠٠٧م لمحافظة مأرب أشار وزير النفط انه تم إشعار محافظ المحافظة ومكتب الوزارة بالمحافظة بالمخصصات المعتمدة لعام ٢٠٠٧م لمحافظة مأرب وتم طلب رفع خطة بمشاريع التنمية الاجتماعية لعام ٢٠٠٧م ليتم البت في تحويل تلك المخصصات ومن هنا يتضح أن الوزارة أولت محافظة مأرب اهتماما خاصا في دعم مشاريع حيوية هامة مثل تعزيز الطاقة الكهربائية ومستشفى الرئيس بالرغم من أن المخصص السنوي للمحافظة لا يزيد عن ١٠٠ ألف دولار أمريكي.

استمع إلى ردود وإيضاحات وزير الزراعة والأسماك :

الشورى يؤكد الدور المحوري لمؤسسات الإقراض الزراعي والسمكي وأهمية دعمها وإعادة هيكلتها

صنعاء / سبأ :

واصل مجلس الشورى في جلسته التي عقدها أمس، برئاسة الأخ عبد العزيزعبد الغني، رئيس المجلس المناقشات لموضوع الإقراض الزراعي والسمكي ودوره في تطوير قطاعي الزراعة ، الأسماك، حيث تركز النقاش حول مختلف جوانب تقرير اللجنة الخاصة بالمجلس بشأن مؤسسات الإقراض الزراعي وخصوصاً صندوق التشجيع السمكي والمؤسسة العامة للخدمات الزراعية.

وثمنت المناقشات الدعم الذي قدمته الدولة لقطاعي الزراعة والأسماك الهامين للاقتصاد الوطني، مما كان له بالغ الأثر في التطورات التي شهدها هذان القطاعان خلال الفترة الأخيرة، مؤكدة على الدور المحوري لمؤسسات الإقراض الزراعي والسمكي، وأهمية دعمها وإعادة هيكلتها بما يمكنها من أداء دورها في رفد القطاعين الزراعي والسمكي وقطاع الخدمات المحلية.

وطالب المناقشون بتحسين آلية استرجاع قروض مؤسسات التمويل، وخفض سقف فوائد القروض الزراعية والسمكية، والاهتمام ببناء القدرات البشرية العاملة في هذه المؤسسات، وأن تتجه التمويلات نحو دعم برامج استصلاح الأراضي الزراعية وإيقاف خطر التصحر من خلال عملية توعوية شاملة، وكذا الاهتمام بالمزارع التابعة للدولة التي تتمتع بمساحات كبيرة من أجل تحسين وتطوير إنتاجيتها، وتوسيع مشروع الري المحوري وزراعة الأعلاف الحيوانية ، إلى جانب تمويل دراسات تتجه نحو تقييم واقع الثروة الحيوانية في البلاد وما تعانيه هذه الثروة من مشاكل بهدف حلها وتجاوزها لفائدة ثروة حيوانية منتجة، وإيقاف الصيد العشوائي والاهتمام بالصيادين التقليديين من خلال تمكينهم من الحصول على أدوات الاصطياد بأسعار مناسبة.

وأكدت ملاحظات المناقشين من أعضاء مجلس الشورى ضرورة إجراء مراجعة للقوانين المنظمة لعمل مؤسسات الإقراض الزراعي والسمكي، بهدف تعزيز كفاءة تلك المؤسسات في تمويل الأنشطة الزراعية والسمكية ومشروعات التنمية المحلية، وأهمية متابعة الأثر الاقتصادي للتمويلات التي تنفق في المشاريع الزراعية الكبيرة، وتحسين برامج التسويق الزراعي وتحديثه والسعي نحو فتح أسواق جديدة للمنتجات الزراعية والسمكية اليمنية.

ودعا أعضاء المجلس في مناقشاتهم إلى التفكير في إنشاء شركات خاصة للتأمين والإقراض الزراعي والسمكي ودعم المزارعين وتمويل توفير البذور والإمكانات المختلفة لهم.

وتحدث في الجلسة المهندس محمود إبراهيم صغيري، وزير الثروة السمكية، والدكتور منصور الحوشبي، وزير الزراعة والري، حيث ردا على الاستفسارات المطروحة ، وقدما توضيحات على الملاحظات التي تضمنها تقرير اللجنة الخاصة بالمجلس، وكذا المقدمة من قبل عدد من أعضاء المجلس.

وفي هذا السياق عبر وزير الثروة السمكية عن تقديره للاهتمام الذي أظهره مجلس الشورى تجاه موضوع الإقراض الزراعي، مبديا تأييده الكامل للتوصيات الواردة في التقرير بشأن ضرورة تطوير وإعادة هيكلة صندوق التشجيع الزراعي والسمكي، مشيراً إلى أن إجمالي ما تحصل عليه القطاع السمكي من دعم الصندوق منذ تأسيسه لم يتعد أربعة مليارات ونصف المليار ريال وبنسبة لا تزيد عن ٩بالمائة، داعياً إلى ضرورة أن تستهدف مهمة إعادة هيكلة الصندوق توضيح العلاقة بينه وبين الجهات المعنية ومستوى مساهماته في تنفيذ برامج تلك الجهات.

وأكد وزير الثروة السمكية الحاجة إلى أن تتجه اهتمامات الصندوق نحو تمويل المشاريع التنموية على النحو الذي أوضحه وتضمنه برنامج رئيس الجمهورية الانتخابي، وتمويل إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية لهذه المشاريع.

وقال إن القطاع السمكي لكي يمضي في تنفيذه برامجه بنجاح، بحاجة إلى دعم مالي لا يقل عن ملياري ريال.. داعياً إلى الاهتمام بالموانئ والألسنة البحرية من حيث اعتبارها مشاريع ذات أولوية تنموية" مشيرا إلى أن وزار الثروة السمكية ستعمل وبالاشتراك مع وزارة الزراعة والري على إعداد خطة إستراتيجية تهدف إلى تحديد الاحتياجات من المشاريع التنموية وإجراء مسوحات للمناطق المستهدفة وتحديد أولويات تنفيذها، مؤكداً الحاجة إلى إعادة النظر في سياسة الإقراض لصغار المنتجين من الصيادين والمزارعين وتقديم تسهيلات مع مرونة أكثر في إجراءات الاقتراض ونسبة الفوائد وتحسين آلية استرداد القروض من خلال بنك التسليف التعاوني الزراعي.

من جانبه استعرض وزير الزراعة والري أهم التوجهات المستقبلية لوزارته والمتمثلة بإنشاء أربعة سدود إستراتيجية في كل من أودية: سردود، خارف ، بَنَا، وحسّان، مشيراً إلى أن الدراسات الخاصة بهذه السدود قد استكملت.

وبشأن الملاحظات الواردة في تقرير المجلس حول صندوق التشجيع الزراعي والسمكي ، أوضح وزير الزراعة والري، أنه تم تكليف من مدير عام الصندوق وممثل وزارة التخطيط في مجلس الإدارة بإجراء دراسة لإعادة هيكلة الصندوق بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٤١٤ لعام ٢٠٠٦م. وقال إن المشاريع التي تنفذ بتمويل من صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي، لا تخضع لأولويات محددة على نطاق الجمهورية ككل أو في إطار المحافظة وذلك يرجع إلى عدم قيام الجهات المعنية بتقديم خطط تفصيلية للمشروعات المطلوب تمويلها من الصندوق، مشيرا إلى أن توجيهات قد صدرت لتقييم تجربة الصندوق في تمويل مشاريع منشآت الري سواء المنفذة بالمناقصة العامة أو بمشاركة الجهد الشعبي.

وحول نشاط المؤسسة العامة للخدمات الزراعية، أكد وزير الزراعة والري أهمية دور هذه المؤسسة في التنمية الزراعية، مشيراً إلى أن محدودية رأس المال وعدم وجود لائحة مالية وإدارية خاصة بالمؤسسة، مبينا أن مجلس الوزراء وقف أمام أوضاع المؤسسة وقرر إعداد دراسة بشأن إعادة هيكليتها والموافقة على تحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة، ما أسهم في معالجة وضع المؤسسة ووضعها على الطريق الصحيح.

حضر جلسة مجلس الشورى الإخوة أمين المقطري وكيل وزارة الإدارة المحلية المساعد، وعبد الله محمد باعشر مدير عام المؤسسة العامة للخدمات الزراعية، وعصام صالح لقمان مدير عام صندوق التشجيع الزراعي والسمكي، وعارف علي عبدالحق مدير هيئة تنمية المناطق الشمالية وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة ، استهلها المجلس بقراءة محضر جلسته السابقة وأقره، وسيواصل المجلس مناقشاته للموضوع في جلسة يعقدها يوم السبت المقبل بمشيئة الله تعالى.

اعتبر الارتفاعات الأخيرة في أسعار السلع غير مبررة.. وزير الصناعة والتجارة :

ارتفاع الأسعار لايشجع المنافسة ويضر بمصلحة المستهلك وعلاقة الحكومة بالقطاع الخاص

سنقدم خطة متكاملة للتعامل مع وضع الأسواق في ضوء المستجدات الراهنة، ولتوفير الاحتياجات من السلع الأساسية في شهر رمضان المبارك

صنعاء/سبأ :

أفاد الدكتور يحيى المتوكل، وزير الصناعة والتجارة ان الارتفاعات السعرية التي شهدتها الأسواق المحلية خلال الاسبوع الجاري، غير مبررة بأي حال من الأحوال، والوزارة لم تبلغ بها وفق الاتفاق المبرم مع القطاع الخاص في مجلس الغذاء، وقال: " ان هذه الارتفاعات تضر بالعلاقة بين القطاع الخاص والحكومة من جهة، وتضر بمصلحة المواطن المستهلك الذي يجب أن يلتزم الجميع (حكومة وقطاع خاص) بتوفير احتياجاته الأساسية".

و في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ذكر الأخ الوزير: "إن هذه الممارسات تثير شكوك كثيرة حول تجاوب القطاع الخاص، وخاصة فيما يتعلق بالممارسات غير التنافسية، ومنها على سبيل المثال الخزن والامتناع عن البيع أو تقليص الكميات المباعة بهدف رفع الأسعار"، موضحا ان الاتفاق مع القطاع الخاص يقضي بابلاغ الوزارة بأية زيادات مخططة ، بحيث تقوم الوزارة بدراسة الارتفاعات واسبابها مع تقدير ما يحصل في الأسواق العالمية من ارتفاعات.

وأضاف :" ان مثل هذه الأوضاع لابد ان تدفع الحكومة ووزارة الصناعة والتجارة تحديدا، للقيام بمهامها بالاستناد الى الصلاحيات التي تخولها القوانين وعلى رأسها قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار وقانون التجارة الداخلية، حيث تؤكد المادة الرابعة من قانون المنافسة، والمادة ٢٦ من قانون التجارة الداخلية على منع أي زيادات غير مبررة في الاسواق وبالذات في السلع الاساسية" ، مؤكدا ان التعامل مع هذه القضية الاساسية والحساسة سيطبق بحسم وفقا للقوانين المتعلقة بالسلع الغذائية لارتباطها بمعيشة المواطن.

وطالب وزير الصناعة والتجارة مؤسسات القطاع الخاص تبني ادوار تنسيقية لتتمكن من إزالة أية ممارسات من أشخاص قد يسيئوا لصورة القطاع الخاص ومسؤولياته أمام المواطن والدولة، مشيرا إلى أن الوزارة ستقدم في الجلسة القادمة لمجلس الوزراء خطة متكاملة للتعامل مع وضع الاسواق حاليا في ضوء المستجدات الراهنة، للعمل على ضمان توفير احتياجات ومتطلبات السوق المحلية من السلع والمواد الاساسية في شهر رمضان المبارك.

وأوضح الوزير ان هذه الخطة ستحدد فيها المهام والمسؤوليات على مستوى السلطة المركزية وكذا دور السلطات المحلية وهي ادوار مهمة للغاية وبالذات فيما يتعلق بمجالس التموين في المحافظات، والتي ينبغي ان تتحمل مسؤولياتها كاملة لضمان عدم وجود اختلالات في الاسواق، مبينا أن رؤية الوزارة والحكومة لمعالجة هذا الموضوع تقوم على الدفع بدور مؤسسات الدولة وعلى رأسها المؤسسة الاقتصادية اليمنية، للمساهمة في توفير التمويل الكافي من السلع الغذائية.

ونوه الوزير المتوكل بالقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء والتي وجهت فيها المؤسسة بمضاعفة الكميات التي تستوردها من السلع الاساسية والعمل على بيعها بشكل مباشر للمستهلك وبما يضمن الاستقرار التمويني والسعري، وقال " تم التعاقد من قبل المؤسسة الاقتصادية اليمنية في الفترة الأخيرة على كميات من القمح ستتوفر خلال الخمسة الأسابيع القادمة" مشيرا إلى ان الكميات الموجودة في السوق من المواد الغذائية والسلع الاساسية وفيرة وتلبي احتياجات المستهلك، ولا يوجد قلق إلا من الممارسات غير التنافسية خاصة فيما يتعلق بالحركات السعرية الأخيرة.

وقال وزير الصناعة والتجارة " الحكومة منذ إعداد برنامجها تعمل، مؤمنة بشكل قطعي بأهمية الشراكة مع القطاع الخاص لما له من دور ريادي وقيادي في الاقتصاد الوطني، ونحن نؤكد أهمية تشجيع استثمارات القطاع الخاص لتحقيق معدلات النمو المستهدفة في الخطة التنموية وخلق فرص عمل وتحسين مستويات المعيشة"، موضحا ان الحكومة سعت من خلال وضع آليات مختلفة لتعزيز هذه الشراكة في كافة القطاعات وخلق توافق على أمور كثيرة إستراتيجية أهمها ما يتعلق بضبط الاسواق.

وجدد الوزير المتوكل التأكيد على إن الشراكة مع القطاع الخاص إستراتيجية، ولا تمثل مناورة، وقال: " يجب على الطرفين ان يحرصا على تعزيز هذه الشراكة وان تبنى على أسس المصلحة العامة وبما يحقق مصالح الأطراف جميعها، ونحن حريصون ان يكون لدينا قطاع خاص قوي في السوق المحلية وقادر ايضا على التنافس في الاسواق الخارجية ليستطيع تعزيز دور الاقتصاد ومصلحة الدولة ويتولى المهام المتعلقة بتحقيق معدلات نمو اقتصادية ، تخرج اليمن من وتيرة معدلات النمو المتواضعة الى حالة تتجاوز الوضع الحالي".

وأضاف: " وزارة الصناعة والتجارة اعتمدت في علاقاتها مع القطاع الخاص على النصوص التشريعية وقرارات اللجان المشتركة وعلى رأسها مجلس الغذاء في خلق آليات التنسيق والتعاون مع القطاع الخاص من خلال قيام الأخير بتوفير المعلومات والبيانات اللازمة، والعمل على نشر هذه البيانات والمعلومات في إطار من الشفافية والعلنية في القطاعات المختلفة" .

وتابع الوزير القول: " عقدنا اجتماعات متكررة مع القطاع الخاص ، وحاولنا ان نخلق آلية سلسة للتنسيق والتفاهم حول الأمور المختلفة فيما يتعلق بأسواق السلع الغذائية الاساسية، ولكن للأسف الشديد لم نجد تجاوب كافي من قبل القطاع الخاص، وتواصلنا مستمر مع ممثلي القطاع الخاص في الاتحاد العام للغرف التجارية ومجلس رجال الأعمال، ونحن نريد ايضا ان يتحمل الجميع مسؤولياتهم، مع التأكيد ان هناك مهام محددة للغرف التجارية فيما يتعلق بنشر الأسعار، وهي من المهام الاساسية لها ، لكنها للأسف لم تتجاوب حتى الان في هذا الشأن، ولهذا تعمل الحكومة كسياسة عامة على تعزيز التنافس في الاسواق بما يصب في مصلحة الجميع لأن التنافس جزء أساسي من الآلية التي تتبناها الحكومة لاقتصاد السوق".

وأكد المتوكل على وجوب الأخذ بكافة أبعاد اقتصاد السوق ودون تجزئة، حيث اصدر مجلس الوزراء عدد من القرارات لتشجيع المنافسة منها تعديل المادة ٢٨ من القانون التجاري بما يعمل على فتح التنافس في السوق الى أقصى الحدود من تجار محليين أو مستوردين غير يمنيين، بدون أي احتكار يمكن ان ينشأ في السوق حاليا أو مستقبلا، وبما يلبي احتياجات الاندماج في منظومة الاقتصاد الخليجي وكذا الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وقال " كما شكل مجلس الوزراء لجنة من وزارات الصناعة والشؤون القانونية والعدل للنظر في مراجعة تشريعية تجارية شاملة في كافة القوانين ، والنظر في أي مواد قد تحول دون توسيع إطار المنافسة"، موضحا ان اللجنة الفنية بدأت أعمالها وستقدم مقترحاتها بأسرع وقت ممكن والغرض الأساسي في نهاية الأمر، هو المصلحة العامة التي تشمل المواطن والتاجر والدولة.

على مؤسسات القطاع الخاص تبني أدوار تنسيقية لتتمكن من إزالة أية ممارسات تسيء لصورة هذا القطاع ومسؤولياته أمام المواطن والدولة

السماوي يحث قضاة الاستئناف على مكافحة الفساد والاختلالات التي يحدثها القلة من العاملين في الوسط القضائي

صنعاء / سبأ

حث رئيس مجلس القضاء الأعلى- رئيس المحكمة العليا القاضي عصام عبد الوهاب السماوي قضاة الاستئناف على مكافحة الفساد والاختلالات التي يحدثها القلة من العاملين في الوسط القضائي ، مؤكدا ضرورة تفعيل دور إدارات الرقابة والتفتيش في هذا الصدد.

واوضح لدى لقائه القضاة خلال زيارته التفقدية أمس لسير العمل القضائي والاداري في محكمة استئناف محافظتي صنعاء والجوف ونيابة غرب الأمانة – أوضح أن الكادر القضائي يمنح الكثير من المزايا والحوافز للقضاة وهو افضل كادر تعتمده الدولة لموظفيها .. مشيرا الى ان مجلس القضاء سيعتمد خلال الفترة القادمة الترقيات والتسويات للقضاة الذين حرموا في السابق وكذلك المستحقين استنادا الى تقرير الكفاءة.

واطلع القاضي السماوي أثناء زيارته المفاجأة للمحكمة على التحديثات التقنية والفنية التي نفذتها خلال الفترة الماضية واستخدام النظام الالكتروني في تجهيز وتخزين ملفات القضايا المنظورة.

واستمع القاضي السماوي من القضاة والاداريين والمختصين في المحكمة الى شرح موجز عن كيفية سير عملية الفصل في القضايا المنظورة امام الشعب لمدنية،والشخصية، الجزائية و ترتيب وتحديد مواعيد الجلسات وطرق عمل الاعلانات القضائية وغيرها من الاجراءات التي تتبعها المحكمة في ارشفة وتوثيق ملفات القضايا الواردة الى المحكمة.

وقد اوضح القاضي فضل الأكوع رئيس المحكمة أن محكمة استئناف صنعاء والجوف والمحاكم الابتدائية التابعة لها نظرت منذ مطلع العام الجاري خمسة آلاف و٦١ قضية منها ثلاثة آلاف و٧٦٦ قضية مرحلة من العام الماضي، مشيرا الى أنه تم حتى آلان الانتهاء من ٨٣٦ قضية.

واوضح القاضي الأكوع بان قضاة الاستئناف ينظرون في اليوم الواحد حوالي ٣٦ قضية بالاضافة الى أنهم خصصوا الاربعاء من كل اسبوع يوما للمداولة، مستعرضا الخطة الجديدة التي اعتمدتها المحكمة لتطوير أداءها.

في تلك الاثناء اكد رئيس مجلس القضاء الأعلى اثناء لقائة برؤساء الدوائر بالمحكمة الى ان الهدف من تنظيم هذه الزيارات المفأجاة على المحاكم والنيابات معرفة مدى التزام القضاة والإداريين العاملين بالدوام الرسمي ومتابعتهم في إنجاز أعمالهم بوتيرة عالية فضلا عن الاستماع عن قرب للمشاكل التي تعيقهم أثناء عملهم.

وفي نيابة غرب الأمانة استمع السماوي من وكيل واعضاء النيابة ورئيس القلم الجنائي على القضايا الواردة اليها والاجراءات القانونية التي اتخذتها النيابة في استكمال التحقيقات واحالتها الى القضاء للفصل فيها.

واوضح وكيل نيابة وأعضاء غرب الأمانة أن عدد القضايا الواردة للنيابة خلال النصف الأول من العام القضائي الجاري بلغت ألف و٢٤٦ قضية منها ١٩١ قضية جسيمة و ٤٦ شكاوى ادارية.

واطلعوا رئيس مجلس القضاء على آلية التنسيق مع القضاة المختصين في تنفيذ الاحكام في القضايا المدنية والجزائية وغيرها، مشيرا الى أنه تم خلال الشهر الماضي الافراج عن أكثر من ١١ معسرا من الذين انهوا فترة العقوبة المحكوم بها عليهم.

واستمع القاضي السماوي اثناء تجوله في المرافق التابعة لمكتب النيابة الى مشاكل وهموم العاملين من الاعضاء والاداريين وأكد ان مجلس القضاء الأعلى يحرص على حل كل الاشكاليات التي توجه كافة اجهزة السلطة القضائية لما من شأنه خدمة العدالة وتقريبها للمواطنين.

وذكر ان المجلس خلال الفترة القادمة سيعمل على تنفيذ البدلات الملحقة بالكادر القضائي للقضاة ومعاونيهم من الإداريين وتنفيذ لائحة الرعاية الصحية التي ستوفر الرعاية للعاملين في السلطة القضائية .

وفي ختام زيارته تفقد رئيس مجلس القضاء الاعلى المكان المخصص للاحتجاز التابع لنيابة غرب الأمانة واطلع على مشاكل المحجوزين ووجه النيابة بسرعة اتخاذ إجراءاتها اللازمة وحل الإشكاليات التي تتعارض مع القانون.